الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التكوين والتعليم المهنيين
Ministère de la Formation et de l'Enseignement Professionnels

Centre National de la Formation et de l'Enseignement Professionnels à Distance (CNFEPD)

المركز الوطني للتكوين و التعليم المهنيين عن بعد
(م. و. ت.ت. م.ب)

درس تطبيق المفاهيم الأساسية لعلم النفس الإجتماعي

الدرس رقم 03

الأهداف البيداغوجية:

عند نهاية هذا الدرس، سيكون المتربص مؤهل لتعريف ظاهرة النزوح الريفي.

مخطط الدرس:

مقدمة

I- النزوح الريفي
II- النمو السكاني ونتائجه
III- تنظيم النسل

WWW.DZFEN.COM قلم الجزائر

مقدمة:

ان ظاهرة النزوح الريفي هي افة اجتماعية على المستوى الدولي ولاسيما في البلدان السائرة في طريق النمو على غرار "الجزائر" أين يطرح المشكل بحدة.

I-النزوح الريفي:

1. تعريف:

يدل النزوح الريفي على التنقل المستمر لشعوب تترك مناطق ريفية من أجل الاقامة بمناطق حضارية.

2. نتائج النزوح الريفي:

كان النزوح الريفي في تزايد واضح في غضون سنوات 1970، لصالح التطور الصناعي الذي كانت تشهده البلاد آنذاك، ليتفاقم منذ سنوات 90. أضعف التحول من شعب ريفي نشيط الى شعب حضاري وشبه حضاري، نوعية الحياة في أكبر المراكز الحضارية.

واجه الشعب الحقيقة الصعبة للعيش في المدينة من خلال مشاكل البطالة مقارنة بعدم كفاءته والفرص المتاحة للعمل.

تولد عن تمشيط شعوب مختلف المناطق، تغير في سلوكات مناقضة للثقافة التقليدية.

شوه التمدن الضخم، الطابع العمراني الخاص بالشعب الجزائري، ومنه تعززت التفرقة الداخلية للعائلات.

تم النزوح الريفي الذي عرفه المجتمع الجزائري في ظل النفوذ الاستعماري تبعا لسياسة عدم دمج القبائل والبيع الجبري للعقارات، غير أن الشعب تمكن من الحفاظ على معاييره وقيمه الثقافية والفكرية من خلال استمرار العائلة البطريقية (الشريفة).

3. من المسؤول عن النزوح الريفي؟

فلنطرح على أنفسنا السؤال لمعرفة من ممكن أن نتهم ونجعله مسؤولا عن هذا النوع من الوضعية؟ أيمكننا اتهامهم وجعلهم مسؤولين عن تبعات هذا النزوح الريفي الضخم في المدن؟ لكي نفهم هذا النوع من الظواهر، الذي أصبح افة اجتماعية تجر معها كإعصار "تسونامي" كل ما يجده في طريقه، يجب العودة الى الزمان بحوالي قرنين، من أجل التمكن من معرفة أصل وتاريخ هذه الافة التي تنخر المجتمع منذ استقلال الجزائر الى اليوم.

أولا، يجب تجريم الاستعمار الفرنسي الذي كان له هدفان خبيثان، لقد تم استعمارنا لهدف اقتصادي من جهة، فقد كان المستعمر منهار اقتصاديا وبالتالي تم نهب جميع ثرواتنا لاسيما الزراعة، لأن الجزائر كانت رئة أوروبا وبالتالي فان الشعوب الأكثر تأثرا كانت الشعوب الريفية، ومن جهة أخرى، كان الهدف الثاني للاستعمار يتمثل في التأثير الفكري من أجل زعزعة المجتمع الجزائري في عقيدته وبالتالي محاولة جعله كافر وتفريغه من عقيدته (الاسلام) وكذا ثقافته العربية المسلمة. كانت هذه الأهداف الرئيسة التي رسمها المستعمر الفرنسي ب"الجزائر".

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

II- النمو السكاني ونتائجه:

مقدمة:

من أجل معرفة الوضع الديمغرافي بالجزائر، يباشر الديوان الوطني للإحصاء كل سنة، تحقيق شامل بالقرب من مصالح الحالة المدنية للبلديات من أجل الاستعلام عن أربع أحداث ديمغرافية (الولادات، الوفيات، المولودين ميتين، الزواج) يتعلق الأمر بوقائع الحالة المدنية التي تسمح بامتلاك بيانات خامة عن هذه الوقائع ومباشرة، من خلال التحليل، اعداد تقديرات للشعب من أجل تقييم التطور ومباشرة حساب نسب الولادات والوفيات والنمو الطبيعي للشعب.

1. تعريف النمو السكاني:

يسمح احصاء الزواج والولادات والطلاق والوفيات في نسب بتحديد حدة هذه الظواهر.

تمنح النسبة المحددة تمثيل للوضعية، وتطلعنا على وتيرة الحدث ومدى تكراره كل سنة.

تشكل البيانات الديمغرافية المجموعة والمحللة والمدروسة مصدر استثمار من أجل الاطلاع وفهم أسباب هذه الظواهر وبشكل محتمل تطورها، يسمح شرح الوقائع الديمغرافية بإعداد سياسة تنتهج في وضعية ما.

2. النمو السكاني في "الجزائر" ونتائجه:

تشكل الأسرة الخلية الأساسية في المجتمع، وتنشأ عن طريق المصاهرة والنسب ومنه تنشأ روابط القرابة. يعد هيكل الأسرة السبب والنتيجة فيما يحدث داخل المجتمع.

3. وضعية الشعب الجزائري:

في 01 جانفي 2015 ←39.5 مليون نسمة "963.000 ولادات حية، 168000 وفاة".

في 01 جانفي 2014، الشعب الكلي المقيم بالجزائر بلغ 38.7 مليون نسمة.

تميزت الوضعية الديمغرافية في 2013 أساسا بتراجع في حجم الولادات الحية وأيضا بزيادة في الوفيات، وملاحظة تراجع بسيط لوفيات الأطفال وتزايد معتبر في الزواج.

4. تطور الشعب:

في سنة 2013، عرف الشعب المقيم تطور طبيعي يقدر ب 795000 شخص أي تراجع ب 14000 مقارنة بالسنة التي سبقتها، وبالتالي تطورت نسبة النمو الطبيعي من 2.16 الى 2.07 %.

يسند هذا التراجع الى الانخفاض المعتبر لحجم الولادات الحية المقترنة بتراجع كبير نسبيا لحجم الوفيات.

5. هيكل الشعب:

تقدير الهيكل بالسن:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- جزء الشعب البالغ من العمر أقل من خمسة وثلاثين سنة يستمر في الزيادة لينتقل من 11.2% الى 11.4 % بين "2002 و2013".
- جزء الشعب البالغ من العمر أقل من 15 سنة يعرف أيضا زيادة من 27.9% الى 28.1% خلال نفس الفترة.
- الشعب في عمر النشاط (15 الى 59 سنة) يستمر في تسجيل تراجع وبالتالي يتراجع من 64% الى 63.6% بين "2012 و2013" في حين أن نسبة الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فأكثر تستمر دائما في التطور لتبلغ من 8.1% 8.3% خلال نفس الفترة أي حجم يقدر ب3188000 شخص.
- من جهة أخرى فان حجم الشعب الأنثوي في سن الانجاب (15-49) قد عرف تزايد ب 100.000 مقارنة بسنة "2012" وبالتالي بلغ نسبة 10.6 مليون امرأة.

III- تنظيم النسل:

1. مفهوم تنظيم النسل:

يدل تنظيم النسل على المدة الفاصلة المتوجب احترامها بين الولادات.

يعد تنظيم النسل ناتج لإجراء طبي مضاد للحمل ويتعلق بمنع الحمل.

2. منع الحمل:

يتعلق بمجمل الوسائل المستعملة من أجل العمل على عدم التخصيب المؤقت، مثال:

- الأقراص التي تمنع الاباضة.
- الواقي، الحاجز، قاتلات الحيوانات المنوية: تمنع التلقيح.
- الجهاز الذي يوضع داخل الرحم: يمنع تعشيش البويضة (مانع الحمل).
- الطرق المانعة للحمل الأبدية مثل التعقيم وقطع قناة البويضات.
- الطرق الطبيعية مثل: الانسحاب قبل القذف وطرق التحكم الذاتي للقذف.

3. المخطط العائلي:

يتعلق الأمر بمراقبة الولادات في الأسرة على أساس المتابعة والاجراءات الطبية الاجتماعية.

فهي تشكل عمل منظم لعدد الأبناء داخل الأسرة.

4. أهمية هذا الاجراء:

تعد موانع الحمل شكل مؤقت تسمح للمرأة بتفادي الحمل. كما تسمح لها بتنظيم الولادات وتحديدها، وبالتالي الحفاظ على صحتها وصحة أبنائها.

كل امرأة تلد، هي بحاجة للوقت من أجل أن يتمكن جسمها من استرجاع نظامه الغذائي.

من الضروري أن يتم اعتماد مخطط عائلي من أجل صحة قابلة للتناسل.

WWW.DZIEN.COM | قلم الجزائر

تسمح الصحة القابلة للتناسل والموصى بها من طرف منظمة الأمم المتحدة باستمرارية الجنس البشري بفضل نوعية عيش مثلى. فهي تطالب بخدمة مخطط عائلي ذو أبعاد وقائية وصحية.

وهي تقوم على مباشرة أفعال الاعلام والاتصال والتربية. فتضمن استشارات قبل وبعد الولادة والتوليد المساعد كما تضمن متابعة طبية مناسبة من أجل تفادي الأمراض ذات الأبعاد الاجتماعية.

5. العلاقة بين تنظيم النسل ونمو السكان:

طبقا للمادة 67 من القانون 05/85 المعدل والمتمم بالقانون 17/90 في بعده الخاص بالتخطيط الأسري: "تستفيد الأسرة من الحماية الصحية من أجل المحافظة وترقية شروطها الصحية والموازنة النفسية لأعضائها". خلال سنوات 1962، قدر عدد الشعب الجزائري ب 10 ملايين نسمة، في سنة 1987 تضاعف عدد الشعب ليصل الى 23 مليون نسمة.

في سنوات السبعينات، اعتمدت الجزائر نمو السكان كوسيلة للتطور، وفقا لبعض الأفكار التي تجعل الأفراد، كائنات منتجة داخل مجتمع مزود بهيكل قاعدي مناسب ومحفز. كان بإمكانها بناء اقتصاد يلبي حاجات الشعب (عمل، سكن، تربية، صحة...).

في نهاية سنوات السبعين تم تسجيل فشل ذريع. فقد سجل تقهقر اجتماعي واقتصادي ناجم عن النمو السكاني على مستوى الفرد والمجموعة.

في بداية سنوات 1980 تم وضع سياسة تنظيم النسل.

فقد أصبح التحكم في النمو السكاني هدف اقتصادي ورهان على التطور الاجتماعي والثقافي.

قدرت نسبة الخصوبة ب7.5 في سنة 1970 لتصل الى 5 في سنة 1986 و2.66 في سنة 1999 (مصدر CNEAP).

اعترفت الجزائر في الملتقى العالمي الرابع للشعب (مكسيكو 1984) أن مشكل نمو السكان مولد لعدم التطور.

يتضمن القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985 (ج.ر رقم 08 المؤرخة في 17 فيفري 1985) نصوص أساسية تتعلق بحماية وتحسين صحة الأم والطفل.

تنص المادة 68 على " ان حماية الأمومة والطفولة هي مجمل الاجراءات الطبية والاجتماعية والادارية التي تهدف لاسيما ل:

- حماية صحة الأم وأن تضمن لها أحسن الشروط الطبية والاجتماعية قبل وخلال وبعد الحمل.
- توفير أحسن الظروف الصحية والتطور النفسي الحركي للطفل.
- ينص التقنين على نظام صحي يضمن حقوق هذه الفئة من الشعب. وهي محددة من خلال تقديم شروط الاستقبال والتكفل الطبي والاجتماعي.
- بدأت مراكز التخطيط العائلي بالعمل فعليا منذ 1994 على مستوى المستشفيات الجامعية وسنة 1995 على مستوى الفروع الصحية (قرار وزاري رقم 94/39 و95/05). يشكل المخطط

WWW.DZIEN.COM | قلم الجزائر

العائلي مقاربة شاملة لرؤية صحية للنسل (تحسين صحة الأم والتكفل بالأمراض المرتبطة بالتناسل: السرطانات الوراثية، الأمراض المتنقلة جنسيا والعقم عند الزوجين).

6. الطفل في المجتمع الجزائري:

تبقى الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل والمعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989/11/20 والمصدق عليها من طرف الجزائر وقانون الأسرة، الهيئات الرئيسة التي تحكم قانون الأطفال في الجزائر. "الحق في الهوية أو الجنسية أو الحماية خلال النزاعات المسلحة و (الابتدائي) الدخول للتعليم الابتدائي" هي من بين الحقوق الأساسية للأطفال.

غير أن نصوص هذه القوانين تبقى للأسف قليلة التطبيق في عدة بلدان لاسيما تلك الفقيرة ك"الجزائر".

- يبقى التعليم الابتدائي يبلغ نسبة 98% وبعض الأطفال الجزائريون لم يقوموا بالتعليم الابتدائي.
- حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ليس مضمونا في عدة دول، ونشير الى الأطفال المجندين الذين ينتشرون في عدة دول تعاني الحرب.
- يعد التعسف الجنسي ضد الأطفال الكارثة الأخرى الكبرى التي تضرب الأطفال لاسيما في الجزائر ليس أقل من 18000 شكوى عنف ضد الأطفال سجلت ب "الجزائر" في سنة 2011.

يجب أن يحارب التعسف الجنسي في الوسط الأسري بكل الطرق، ومن أجل ذلك يجب كسر الطابوهات التي تحيط بهذه الظاهرة: الفتاة الشابة التي راحت ضحية التعسف الجنسي من طرف والدها أو المجتمع المحيط بها، يجب أن يتغير كل هذا".

WWW.DZIEN.COM | قلم الجزائر